### خلال حفل تكريم 40 من موظفي جهاز حماية المنافسة لاجتيازهم دورات البنك الدولي

# الروضان: عرض القانون الجديد للمنافسة على مجلس الأمة بدور الانعقاد المقبل

خالد الروضان ود.راشد العجمي ود.عبدالله العويصي وغسان خوجة في لقطة جماعية مع عدد من المديرين بالجهاز

خالد الروضان ملقيا كلمته

- العجمي: حماية المنافسة أصبح لها دور ووضع أكبر في الكويت
- العويصي: إعداد وتأهيل موظفي الجهاز للإلمام باقتصاديات المنافسة
- خوجة: الجهاز هو أحد أكبر المشروعات في مجال المنافسة بالمنطقة

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن القانون الجديد للمنافسة الذي سيعرض على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل لإقراره سيعطي سلطة أكبر للجهاز في السوق ما يسهم في جذب الاستثمارات والمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، موضحا أن وزارة التجارة عدلت معظم القوانين التجارية القديمة، مثل قانون الشركات التجارية، والوكالات التجارية، والتأمين وغيرها من القوانين لتحسين بيئة الأعمال المحلية، ورفع مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت.

وأضاف الروضان في كلمة له أمس خلال تكريمه لعدد 40 موظفا من جهاز حماية المنافسة الذين اجتازوا دورات البنك الدولي الأساسية، أن جهاز حماية المنافسة من أهم الأجهزة الموجودة بالدولة، مشيرا إلى أنه يسهم في الحد من غلاء الأسعار من خلال تصديه للممارسات الاحتكارية التي تقع على السلع.

وذكر أن الجهاز بدأ يأخذ مكانته بشكل واضح بين أجهزة الدولة، وثقافة المجتمع بالتعامل مع الجهاز سيكون لها دور في مساندته للقيام بدوره المنوط بحماية المنافسة والتصدي للممارسات الاحتكارية في السوق.

كما أكد الاستمرار في رفع كفاءة موظفي الجهاز بعقد دورات مع البنك الدولي تعزز قدراتهم وتمكنهم من أداء الدور المنتظر منهم في حماية المنافسة التي تنتظر إسهاماتهم الميدانية خصوصا بعد إثقال خبرتهم في كيفية التعامل مع الضبطية القضائية وكيفية دخول الموظفين للشركات وطلب البيانات والسجلات اللازمة.

وأضاف: «كلي ثقة في أنكم ستعكسون ما تعلمتموه في الدورة التدريبية من أسس للقيام بالعمل الجماعي وتقسيم الموظفين إلى فرق عمل للاعتياد على هذه الطريقة، خصوصا أن العمل الجماعي يعد من العوامل المهمة لنجاح أجهزة المنافسة بشكل عام».

#### المسار الصحيح

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د.راشد العجمي أن جهاز حماية المنافسة أصبح له دور ووضع أكبر في الكويت، حيث إن الكثير من الشركات والجهات الاقتصادية بدأت تتعاون معنا وتلتزم بتعليمات الجهات وهذا يجعلنا في المسار الصحيح.

وأوضح العجمي أن التطور في أداء الجهاز يعود الفضل فيه إلى الدعم اللامحدود الذي يتلقاه الجهاز من وزير التجارة والصناعة في دفع وتطوير أداء الجهاز، وكذلك بفضل جهود أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للجهاز وجهود موظفي الجهاز، بالإضافة إلى التعاون المثمر مع مسؤولي البنك الدولي في إعداد وتأهيل الموظفين العاملين بالجهاز.

#### بناء القدرات

بدوره، قال المدير التنفيذي لجهاز حماية المنافسة د.عبدالله العويصي إن من أهم بنود اتفاقية جهاز حماية المنافسة مع البنك الدولي للمرحلة الثانية هو بند بناء القدرات متمثلا في دورات تدريبية مكثفة عن المنافسة شاملة الجانبين الاقتصادي والقانوني، مشيرا إلى أن البنك الدولي استعان بخبراء دوليين مختصين في مجال المنافسة لتقديم هذه الدورة، وكذلك بمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لتناول أساليب التحقيق والمداهمات الليلية وكيفية استقطاب المعلومات.

وأشار العويصي إلى دور البنك الدولي لدعم العاملين بالجهاز، ولاسيما أن برنامج البنك الدولي يأتي لمساعدة الجهاز في تعزيز سياسة حماية المنافسة، وإعداد وتأهيل موظفي الجهاز ليصبحوا الكوكبة الملمة باقتصاديات المنافسة في الكويت، وهو الأمر الذي نصبو إليه لتطوير أداء ودور الجهاز.

#### شراكة استراتيجية

من جانبه، قال الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان خوجة إن الشراكة بين جهاز حماية المنافسة ومجموعة البنك الدولي تعد شراكة استراتيجية، لافتا إلى أن هذا الجهاز هو أحد أكبر المشروعات في مجال المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وعبر خوجة عن تقديره لجهود الوزير خالد الروضان شخصيا، لدعم إنشاء جهاز حماية المنافسة ككيان مؤسسي متخصص، مشيرا إلى أن جهاز حماية المنافسة في طريقه ليصبح نموذجا للتحول الاقتصادي، في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط.

وأكد خوجة مواصلة البنك الدولي دعمه لجهاز حماية المنافسة خاصة فيما يتعلق ببناء القدرات، وذلك لتحقيق مهامه فيما يتعلق بإنفاذ قانون حماية المنافسة، مبينا ان هدف البنك الدولي في الفترة المقبلة الى المساهمة في تمكين الجهاز لكي يكون من أهم أجهزة حماية المنافسة في المنطقة.

وختم خوجة كلمته بتأكيد التزام البنك الدولي بتقديم أعلى مستويات الجودة لدعم جهاز حماية المنافسة خلال الأشهر المقبلة للمساعدة في تحقيق أهدافه.

## شراء الأسهم القيادية يرفع مؤشرات البورصة

ارتفعت المؤشرات الكويتية جماعيا في ختام تعاملات أمس حيث صعد المؤشر العام 0,92٪عند مستوى 5728,8 نقطة رابحا 52,3 نقطة.

كما ارتفع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0,4٪ و1,11٪على الترتيب.

وشهدت جلسة أمس نموا في السيولة بنحو 17,5٪ بالتزامن مع إتمام الترقية الرسمية للسوق في مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز للأسواق الناشئة.

وبلغت قيمة التداولات 62,77 مليون دينار مقارنة بـ 53,43 مليون دينار بالأمس. كما ارتفعت أحجام التداول 10,7٪، لتصل إلى 200,6 مليون سهم مقارنة بـ 181,16 مليون سهم في جلسة يوم الأحد الماضي.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعا بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 1,69٪، فيما تراجع قطاعا المواد الأساسية والعقارات فقط، بواقع 0,56٪ للأول، و0,51٪ للثاني.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 19,38 مليون دينار، فيما تصدر سهم «أهلي متحد ـ البحرين» نشاط الكميات بتداول نحو 40,21 مليون سهم، علما بأن كلا السهمين ارتفع بنفس النسبة البالغة 0,74٪.

## «البترول»: حنان الحشاش رئيس فريق الشؤون القانونية

هاشم هاشم

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية أصدرت تعميما أمس يقضي بترقية الموظفة حنان مساعد الحشاش لتشغل وظيفة رئيس فريق الشؤون القانونية وتكون مسؤولة مباشرة أمام مدير الدائرة القانونية. ووفقا لتعميم صادر من الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم فإن ترقية الحشاش سيتم العمل بها اعتبارا من 1 أكتوبر 2019.

## «المركزي»: سندات وتورق بـ 200 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي بأنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 200 مليون دينار لأجل (3) شهور وبمعدل عائد 3٪.

وكان آخر إصدار سندات وتورق لبنك الكويت المركزي في 16 الجاري بقيمة 290 مليون دينار (نحو 957 مليون دولار) للأجل نفسه. تجدر الإشارة الى البنك المركزي يطرح سندات وتورقا مقابل للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

### ملامح فرص قد تلوح في الأفق نتيجة إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو مناطق أخرى

# هل تستفيد اقتصادات دول الخليج من النزاع التجاري الصيني ـ الأميركي؟

محمود عيسى

قالت صحيفة أرابيان بيزنس ان أكبر اقتصادين في العالم تبادلا فرض تعرفات على واردات بعضهما البعض بقيمة مليارات الدولارات لينعكس تأثيرها على نمو الاقتصاد العالمي، فمع عدم ظهور أي دلائل على تباطؤ الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يجب أن تكون اقتصادات الخليج مستعدة للتعامل مع تداعيات واسعة النطاق، بما في ذلك ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير اضافة الى زيادة محتملة في الاستثمار طويل الأجل من كلا القوتين العظميين.

وأضافت الصحيفة ان من المرجح أن تشهد كل من الولايات المتحدة والصين تباطؤا في النمو الاقتصادي مدفوعا بانخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف، وهو أمر سينتقل إلى المستهلكين لا محالة، وهذان العاملان هما المؤثران الرئيسيان اللذان سيسمع صداهما في اقتصادات الشرق الأوسط في ثلاث صور هي: الواردات والصادرات والاستثمارات الأجنبية.

ومضت الصحيفة الى القول ان ثمة وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بتأثير الوضع القائم بين الدولتين على الاستثمار الأجنبي في منطقة الخليج، فمن منظور الاستثمار العام، فإن عدم اليقين في الأسواق يدفع المستثمرين إلى اتباع نهج أكثر حذرا، وتجنب مجالات المخاطر العالية في الأسواق كالناشئة والحدودية، ولما كانت جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تندرج ضمن هذه الفئات الاستثمارية، فقد نشهد على المدى القصير تباطؤا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يزيد مديرو الأصول مخصصاتهم من الأصول التي تعتبر «ملاذا آمنا» ويقلل تعرضهم للاستثمارات ذات المخاطر العالية.

ومع ذلك، عند النظر في الآثار طويلة الأجل للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد نرى ملامح فرص تلوح في آفاق الاقتصادات الخليجية أيضا نتيجة إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي من أكبر اقتصادات العالم نحو مناطق أخرى.

وإذا ما قدّر للنزاع الحالي بينهما ان يتفاقم، فإن الولايات المتحدة والصين ستتطلعان حتما إلى إعادة توجيه التدفقات الكبيرة من استثماراتهما الحالية في اقتصادات بعضهما البعض في أماكن أخرى وفقا لمعايير التجارة الخارجية المواتية في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يمكن أن يضع بعض هذه الدول على رأس قائمة الدول المستهدفة للاستثمار. وقالت الصحيفة ان دول مجلس التعاون الخليجي ليست في موقف يثير القلق بشأن الحرب التجارية الحالية، ولكنها يجب ان تكون على دراية بالوضع الحالي وأن تستوعب وتخطط لأي آثار اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة قد تنجم عن الوضع التجاري المتدهور على المنطقة. ولكن سيستمر تلمس الآثار الاقتصادية للحرب التجارية الحالية بين الولايات المتحدة والصين على المستوى العالمي حتى يتم التوصل إلى حل.

وانتهت الصحيفة الى القول انه لا ينبغي أن تتأثر مستويات معيشة الأفراد في المنطقة بشكل كبير على المدى القصير، إلا انه في حال استمرار النزاع الحالي، فقد تكون هناك آثار على اقتصادات الخليج مع احتمال أن يشعر الجميع في المنطقة بالآثار الموجعة، شأنهم شأن المستهلكين على مستوى العالم. أما إذا تدهور الوضع التجاري بين العملاقين التجاريين إلى درجة التأثير على أسعار النفط، فمن المؤكد أن اقتصادات الخليج ستتأثر، ونظرا لأن العائدات الاقتصادية الرئيسية للعديد من دول المنطقة ما زالت مشتقة من النفط والغاز، فان اي تباطؤ في نمو الإنتاج العالمي سيؤدي على الارجح إلى انخفاض في الطلب وبالتالي التأثير سلبا على سعر النفط. ومع ذلك ففي ضوء قرارات أوبيك مؤخرا بخفض الإنتاج، فإن التوصل الى حل للمأزق الحالي بين الولايات المتحدة والصين سيمثل دعما إيجابيا لأسعار النفط واقتصادات منطقة الخليج.